

الرباط – في 24 شتنبر 2026

التصريح الصحفي

للنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات

في إطار مهامه في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، تابع النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات مختلف مراحل انتخاب أعضاء وعضوات مجلس النواب المنظم يوم 23 شتنبر 2026، وذلك في إطار مشروع "ملاحظة الانتخابات التشريعية 2026"، وتندرج هذه العملية ضمن ممارسة مدنية مستقلة تروم المساهمة في تقييم مدى احترام الانتخابات للمعايير الدولية والوطنية ذات الصلة بالانتخابات.

وانطلق النسيج في تقديم تقريره الأولي من ملاحظة المسار الانتخابي برمته والذي لا يختزل في يوم الاقتراع، بل يشمل الإطار القانوني والمؤسسي، والفترة السابقة للحملة الانتخابية، وإيداع الترشيحات، والحملة الانتخابية والفضاء الرقمي، والاقتراع والفرز والإعلان عن النتائج.

ويأتي هذا التصريح في إطار تقديم نتائج أولية للملاحظة، ولذلك فإن المعطيات والاستنتاجات الواردة فيه تظل قابلة للتدقيق والاستكمال في ضوء المعالجة النهائية للاستمارات وتقارير الملاحظة، حيث أن التقرير النهائي سيقدم تحليلاً أشمل لمختلف مراحل ملاحظة المسلسل الانتخابي.

1

أولاً: منهجية الملاحظة

إن النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات الذي عقد جمعه العام بتاريخ 09 ماي 2025، وتم انتخاب هيكله التنظيمية المتمثلة في المجلس التوجيهي ولجنة الإشراف، عمل على ملاحظة الانتخابات التشريعية ليوم 23 شتنبر 2026 على:

- 5 منسقين ومنسقات جهويين يشكلون نقط ارتكاز جهوية ومحلية تغطي كل جهات المملكة.
- 48 مؤطرين ومؤطرات يغطون 75 العمالات والأقاليم بما يمكن من تتبع ميداني للدوائر الانتخابية المحلية والجهوية على حد سواء، وجميعهم استفادوا ما يناهز 160 دورة تكوينية بتنسيق المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- تعبئة 1622 ملاحظ وملاحظة موزعون على مختلف الأقاليم والعمالات حصل منهم 1455 على الاعتماد، ورفض 186 ملاحظ وملاحظة دون تقديم أي مبرر؛
- تعبئة مجموعة من أدوات العمل لملاحظة الانتخابات وهي عبارة عن دلائل واستمارات؛

بدعم من:

- اعتماد النسيج على استمارات ملاحظة موحدة لكل مرحلة، وفرقا ثابتة ومتنقلة، ونظاما رقميا آمنا لجمع المعطيات في احترام تام للمعطيات الشخصية طبقا للقانون، ورفع التقارير في الزمن الحقيقي، بما يتيح إصدار تقارير مرحلية دورية، إضافة إلى تقرير تركيبي نهائي يتضمن الخلاصات والتوصيات.

ثانيا: السياق

تم تنظيم الانتخابات التشريعية ليوم 23 شتنبر 2026 في سياق:

- تراجع الهيئة الناجبة ب 9.8% ما يمثل أكثر من 1.7 مليون ناخب وناخبة، مع تسجيل تراجع لنسبة الشباب من 8% إلى 4% ما بين 18 – 24 سنة؛
- الاحتجاجات الشبابية "جيل Z" والتي أعادت قضايا الصحة والتعليم والتشغيل والعدالة الاجتماعية إلى واجهة النقاش العمومي، دون جواب سياسي من قبل الدولة والأحزاب؛
- أزمة الولوج الى العدالة المتمثل في إقرار قانون المحاماة الذي لقي رفضا من قبل هيئة الدفاع؛
- أحداث العبور الجماعي غير النظامي نحو سبة ومليبية المحتلتين في يوليوز 2026، الذي شكل مؤشرا إضافيا على أهمية قضايا الشباب والهجرة والإدماج الاجتماعي؛
- تصاعد التنافس والتوتر بين مكونات الأغلبية الحكومية، وتبادل اتهامات علنية بشأن استقطاب المنتخبين والضغط عليهم، إلى جانب ارتفاع حدة بعض الخطابات خلال الفترة الانتخابية، مما يعزز الإحساس بانعدام الثقة في المؤسسات والأحزاب المعبر عنها بشكل واسع في الفضاء الرقمي؛
- منحنى تراجع على المستوى الحقوق والحريات الأساسية، وعدم اقدام الدولة على إجراءات ملموسة من أجل النهوض بوضعية الحقوق والحريات لتصفية الجو السياسي وذلك بإطلاق سراح معتقلي الرأي ومعتقلي الحركات الاجتماعية ورفع كل المتابعات ضد الصحفيين والصحافيات والمدونين والمدونات وتوسيع فعلي لمجال حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وكذا اعتماد سياسات عمومية تضمن العدالة الاجتماعية والكرامة لكافة المواطنين والمواطنات؛
- التفاعل الضعيف من طرف الأحزاب للمؤسسات المعتمدة للمجتمع المدني حول عدة قضايا تهم تخليق الحياة العامة، حق تأسيس الجمعيات وحماية الطفولة والمساواة بين النساء والرجال؛
- مستجدات قانونية شملت شروط الأهلية وموانع الترشيح ورقمنة مساطره وأجاله، ودعم ترشيحات الشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، تجريم بعض صور التضليل الرقمي واستعمال الذكاء الاصطناعي، مع تحديد سقف الإنفاق الانتخابي والرقمي، وتنظيم مقتضيات تتيح المغاربة المقيمين بالخارج التصويت بالوكالة، مع إعادة تنظيم ورقة التصويت الفريدة وسير عملية التصويت والفرز.

ثالثاً: النتائج الأولية للملاحظة العامة للمسلسل الانتخابي

تعكس النتائج الأولية للملاحظة المعطيات التي تم تجميعها من طرف ملاحظات وملاحظي النسيج خلال مختلف مراحل المسلسل الانتخابي، بدءاً من الفترة السابقة للحملة الانتخابية، مروراً بإيداع الترشيحات والحملة الانتخابية والفضاء الرقمي، وصولاً إلى يوم الاقتراع وعمليات الفرز والاعلان عن النتائج، وهي تقدم صورة أولية عن سير العملية الانتخابية كما تمت ملاحظتها ميدانياً، من خلال رصد جوانب الانتظام التنظيمي والإجرائي، إلى جانب الوقائع والممارسات التي تستوجب مزيداً من التحقق أو التحليل القانوني والحقوق، وتشمل:

1. ما قبل الحملة الانتخابية

أظهرت المعالجة الأولية لـ 396 استمارة النتائج التالية:

- 106 حالة تمثل ما يقرب من 27%، تتعلق باستعمال مشاريع عمومية وممتلكات وخدمات عمومية في سياق انتخابي؛
- 70 حالة تمثل ما يقرب من 18%، تتعلق بإطلاق أنشطة جمعوية تصب في المصلحة الانتخابية لحزب أو مرشح في سياق انتخابي؛
- حياد سلبي للسلطة إزاء استغلال المترشحين للمشاريع العمومية والجمعوية والممتلكات العامة، رغم المذكرات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية التي تنص على منع كل التمويلات والعمليات الخيرية في مرحلة الاعداد للانتخابات.

3

2. إيداع الترشيحات

من أصل 75 مكتبا لإيداع الترشيحات تمت ملاحظتها، وازيد من 179 استمارة تم تحليلها، تم تسجيل:

- الادعاءات والادعاءات المضادة بشأن إعطاء أموال مقابل منح تزكيات لترشيح على مستوى الدوائر الجهوية؛
- 26 حالة تعذر على المرشحين والمرشحات الولوج إلى المنصة ما يمثل 14.5% من مجموع الحالات الملاحظة، تهم خصوصاً تعطل المنصة في ما يقرب من 85% منها؛
- تسجيل حالات متعددة لاستعمال العنف من طرف حزب ما تجاه أحزاب سياسية؛
- 11 حالة إسقاط لوائح حزب ما لم يتم تعويضها.

3. الحملة الانتخابية

أفضت المعالجة الأولية لتحليل 676 استمارة خاصة بملاحظة الحملة الانتخابية إلى تسجيل النتائج التالية:

- التضييق ونزع منشورات والاعتقالات التي طالت أعضاء حزب معترف به قانونيا دعى إلى المقاطعة اثناء الحملة الانتخابية الرسمية، للتعريف بموقفهم الداعي إلى مقاطعة الانتخابات؛
- التشهير المتبادل بين الأحزاب والمرشحين/ات، والتشهير الذي تعرض له مسؤولون/ات حزبيون وبرلمانيون/ات ترشحوا حاليا للانتخابات؛
- 12% لتعليق إعلانات انتخابية في أماكن عمومية غير مخصصة؛
- 15 حالة لمنع تنظيم مواكب متنقلة من قبل أحزاب سياسية؛
- 53 حالة تمثل 8,5% لاستعمال الممتلكات العمومية لفائدة مرشح أو حزب سياسي؛
- 59 حالة يشتبه في إستعمال المال والرشوة لاستمالة أصوات الناخبين؛
- 194 حالة تمثل 32% لاستغلال الأطفال في توزيع المنشورات وفي الحملات والمسيرات الانتخابية.

4. يوم الاقتراع:

شملت الملاحظة يوم الاقتراع، ما يقرب 4645 مكتب تصويت، وتعبئة 1409 ملاحظ وملاحظة موزعة على 12 جهة و 91 دائرة انتخابية محلية، وفق منهجية الملاحظة الثابتة (600 ملاحظ وملاحظة) والمتحركة (809 ملاحظ وملاحظة)، وتناولت الملاحظة افتتاح مكاتب التصويت، وتوفير المعدات والمواد، والإجراءات السابقة لبدء الاقتراع، وسير عملية التصويت، وسرية الاقتراع، وشروط مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، وإغلاق المكاتب، وعمليات الفرز، وتحرير المحاضر وتسليمها، وتشير النتائج الأولية إلى أن:

- 40 حالة تشمل منع ملاحظين وملاحظات من الولوج الى مكاتب التصويت؛
- 8% من مكاتب التصويت بها دعاية انتخابية؛
- 8% من لدعاية انتخابية في محيط مراكز الاقتراع؛
- 21% من مكاتب التصويت سجلت صف من المصوتين قبل فتح مكاتب التصويت؛
- 87% من مكاتب الاقتراع افتتحت مع الساعة 8:00؛
- 71.8% من مكاتب التصويت تتضمن على الأقل مراقب حزبي واحد؛
- 15% من الحالات لم يتم الاعلان عن اسم الناخب بصوت عال ومسموع اثناء عملية التصويت؛
- 28% لا يأخذ الناخب ورقة التصويت بنفسه؛
- 6% حالات لتوجيه الناخبين داخل مكتب التصويت لصالح مرشح أو لائحة؛
- 32% من حالات تصويت الأشخاص في وضعية إعاقة لم تتم مساعدتهم من قبل شخص من اختيارهم؛

بدعم من:

- 15% من مكاتب التصويت توقفت فيها عملية التصويت لعدة أسباب بمعدل توقف يتعدى 15 دقيقة،
- 99% من مكاتب التصويت تم اغلاقها في تمام الساعة 7:00 مساء؛
- 48% من حالات اعتبرت فيها أوراق ملغاة لمجرد تجاوز علامة التصويت اطار الرمز دون الوصول الى اطار المترشح الاخر؛
- 3% من مكاتب التصويت لم تحرر المحضر في (3) نظائر؛
- 6% من مكاتب التصويت لم تسلم نسخة من المحضر الذي تم تحريره لعملية العد والفرز لممثل كل مرشح/ة أو لائحة.

رابعاً: النتائج الأولية الموضوعاتية للملاحظة

إلى جانب عرض النتائج وفق مختلف مراحل المسلسل الانتخابي، اعتمد النسيج قراءة موضوعاتية للمعطيات المجمعة، بهدف الوقوف على بعض القضايا الحقوقية التي تمتد عبر أكثر من مرحلة انتخابية، ولا يمكن الإحاطة بها من خلال التحليل الزمني وحده، وتتيح هذه المقاربة تجميع المؤشرات المتفرقة وربطها ببعضها، بما يساعد على تقييم شروط المشاركة السياسية من الاعلام والفضاء الرقمي خلال الحملة الانتخابية، وزاوية المساواة وعدم التمييز، وإمكانيةولوج الفعلي إلى الحقوق السياسية، وقضايا الشباب، واحترام التعدد اللغوي، وتظل الاستنتاجات مرتبطة بحجم ونطاق المعطيات التي شملتها الملاحظة، على أن يتم تعميقها في التقرير النهائي من خلال التحليل القانوني والحقوق والتوزيع التراي للمؤشرات.

5

1. الحملة الانتخابية في الاعلام والفضاء الرقمي

أولى النسيج اهتماما بالممارسات المرتبطة بالفضاء الرقمي، بالنظر إلى الحضور المتزايد لوسائل التواصل والمنصات الرقمية في الحملات الانتخابية.

وشمل التتبع، في حدود المعطيات المتوفرة:

- 10% لبث محتوى انتخابي يتضمن معلومات زائفة أو مضللة؛
- 21% لاستعمال اخبار زائفة واشاعات للتأثير على اختيارات الناخبين؛
- 14% لاستعمال محتوى رقمي يتضمن ادعاءات كاذبة او مستندات لتشهير والمساس بالحياة الخاصة للمرشحين؛
- 66 حالة لمحتوى مولد بالذكاء الاصطناعي لصناعة او تعديل محتوى انتخابي كاذب أو مزيف؛
- 89,4% من التغطية التلفزية الإعلام العمومي السمعي البصري غلب عليه الطابع المحايد، مع غلبة تشجيع المشاركة؛

بدعم من:

- 1% من المواد التلفزيونية المخصصة للجلسات الحوارية خصصت لمداخلات لأحزاب غير ممثلة في البرلمان؛
 - 20% من المواد الصحفية المكتوبة والالكترونية علب عليها استعمال لغة مسيئة؛
 - 36,8% فقط من مجموع المتدخلين هن نساء، وتزيد النسبة انخفاضا إلى 19% في الصحافة الإلكترونية؛
 - تسجيل حضور إعلاميا ضعيف لشباب والأشخاص في وضعية إعاقة ومغاربة العالم والجهات البعيدة عن المركز محدوداً.
 - تسجيل أكثر من 2300 منشور انتخابيا لإحدى عشرة هيئة سياسية على الفايسبوك، حققت ما يفوق 1,19 مليون تفاعل؛
 - 51% من المنشورات على الفايسبوك هيمنت عليها مقاطع فيديو القصيرة؛
 - ارتفاع اللجوء الى تقنية البث المباشر للتجمعات الخطابية الذي حقق أعلى متوسط تفاعل؛
 - 150 ألف دولار أعلى مبلغ لانفاق حزب واحد فقط على الإعلانات بمنصة فايسبوك خلال الثلاثين يوما السابقة للاقتراع، ما يمثل أكثر من إنفاق باقي الأحزاب مجتمعة.
- ويحرص النسيج في هذا المجال على عدم وصف أي محتوى بأنه مضلل أو مخالف إلا استنادا إلى عناصر تحقق ومعايير واضحة، مع التمييز بين الرأي السياسي أو الخطاب الانتخابي من جهة، والمعلومة التي يمكن التحقق موضوعيا من صحتها من جهة أخرى.

6

2. المشاركة السياسية للنساء

تشكل المشاركة السياسية للنساء محورا أفقيا في عملية الملاحظة، ولا يقتصر تقييمها على أعداد المرشحات، بل يشمل موقع النساء في الترشيحات، وظروف مشاركتهن في الحملة، ومدى تعرضهن للعنف أو التضييق أو التمييز المرتبط بالنوع، فضلا عن حضورهن في مختلف مواقع تدبير العملية الانتخابية.

وسجل النسيج:

- حالة مرتبطة بالعنف أو التمييز تجاه مرشحات أو ناخبات؛
- 20% لعدم تواجد النساء في المنصات بالتجمعات الانتخابية؛
- 26% من حالات لم تتناول النساء الكلمة في التجمعات الخطابية رغم وجودهم في المنصة؛
- 93% من رؤساء مكاتب التصويت رجال، وفقط 7% من رئيسات المكاتب نساء.

بدعم من:

3. مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة

تابع النسيج شروط المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة منذ مرحلة الترشيح إلى يوم الاقتراع، بما يشمل الولوج إلى المرافق، ومدى ملائمة التجهيزات، وتيسير ممارسة التصويت، والحصول على المساعدة عند الحاجة، وسجل:

- أكثر من ثلث مكاتب إيداع التصريح بالترشيحات لا توفر على الولوجيات؛
- 36.8% صعوبات في ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لتجمعات العمومية؛
- 80% من أماكن التجمعات الانتخابية لا تتوفر على إرشادات توضيحية بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة بصرية أو ذهنية؛
- 77% عدم تواجد اشخاص في وضعية إعاقة في المنصات بالتجمعات الانتخابية؛
- 89% لم تتناول الكلمة من طرف اشخاص في وضعية إعاقة في التجمعات الخطابية رغم وجودهم في المنصة؛
- 27% من مكاتب التصويت لا تسمح للأشخاص في وضعية إعاقة بالولوج والتنقل والتصويت؛
- 58% من مكاتب التصويت لا تتوفر على إرشادات توضيحية للأشخاص في وضعية إعاقة بصرية؛
- حضور ضئيل إلى منعدم للأشخاص في وضعية إعاقة في التجمعات.

7

4. احترام الشباب

أولت الملاحظة اهتماما خاصا بمدى حضور الشباب وقضاياهم في مختلف مراحل الحملة الانتخابية، سواء من خلال البرامج والشعارات والمواكب، أو من حيث مشاركتهم الفعلية في التجمعات الخطابية والمنصات الانتخابية وأخذ الكلمة داخلها، وتظهر النتائج الأولية للملاحظة ما يلي:

- التشهير والمس بالحياة الخاصة لبعض النساء المرشحات عبر منصات التواصل الاجتماعي.
- 80% تواجد شباب في المنصات بالتجمعات الانتخابية مع تناول الكلمة؛
- حضور مرتفع لشباب في التجمعات الانتخابية.

5. احترام التعددية اللغوية

أولت الملاحظة اهتماما بحضور التعددية اللغوية، ولا سيما استعمال اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية، في التواصل الانتخابي باعتبارها أحد أبعاد الولوج المتكافئ إلى المعلومة والمشاركة السياسية. وتظهر النتائج الأولية، في حدود المواد والأنشطة التي شملتها الملاحظة، أن:

- 59% من استعمال اللغة الأمازيغية في الإعلانات الانتخابية المكتوبة؛
- 38% من استعمال اللغة الأمازيغية في التجمعات الانتخابية.

بدعم من:

خامساً: الخلاصات الأولية

في ضوء المعطيات التي تم تجميعها وتحليلها إلى حدود إصدار هذا التصريح، يسجل النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات الخلاصات الأولية التالية:

1. ارتياح أن الانتخابات مرت في توقيتها مع احترام الاجال والمواعيد الانتخابية؛
2. قيام الدولة بمجهودات للتعريف بالمسلسل الانتخابي لفتح المجال للجميع، عبر عدة قنوات تواصلية؛
3. الرفع مع الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل الأحزاب السياسية بمناسبة الحملة الانتخابية؛
4. اعتماد مقتضيات تحفيزية جديدة لفائدة ترشيحات الشباب والأشخاص في وضعية إعاقة الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة؛
5. تخصيص اللائحة الجهوية بشكل حصري لترشيحات نسائية.
إلا أنه نسجل بقلق:
 1. عدم اعتماد المقاربة التشاركية بإبعاد المجتمع المدني من النقاش حول القوانين الانتخابية.
 2. الإبقاء على القاسم الانتخابي بالرغم من الانتقادات الموجهة له؛
 3. محدودية الإطار القانوني الذي لا يرقى إلى ضمان المناصفة السياسية للنساء؛
 4. ضعف تجريم كل سلوكات التي تمس بنزاهة المنافسة الانتخابية خاصة استعمال المال واستغلال الممتلكات العمومية؛
 5. محدودية وقع الإجراءات القانونية والتدابير المتخذة من قبل الدولة والأحزاب السياسية الرامية إلى تحفيز مشاركة الشباب في العملية الانتخابية (إذ لا تمثل الفئة العمرية من 18 إلى 24 سنة سوى 4% مقابل 8% ، و 15% للفئة من 25 إلى 34 سنة مقابل 19% في سنة 2021)
6. استمرار التفاوت في الحضور السياسي للنساء بحسب طبيعة الدائرة الانتخابية، فمن أصل 2658 ترشيحاً نسائياً، تركز 1783 ترشيحاً في الدوائر الجهوية المخصصة للنساء، مقابل 875 في الدوائر المحلية، مع تسجيل 121 امرأة فقط على رأس لوائح محلية، وهو ما يستدعي عدم اختزال المشاركة النسائية في النسبة الإجمالية للترشيحات؛
7. بقاء ممارسة حق التصويت بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج مرتبطة أساساً بألية الوكالة، رغم التطور الإجرائي المتمثل في إطلاق منصة إلكترونية لإنجازها، بما يجعل تقييم المشاركة الفعلية لهذه الفئة مرتبطاً بمدى سهولة وفعالية استعمال هذه الآلية وعدد المستفيدين منها؛
8. تحول الفضاء الرقمي إلى أحد المجالات المركزية للمنافسة والملاحظة الانتخابيتين، مع اتساع استعمال وسائل التواصل والمعطيات الشخصية والذكاء الاصطناعي، مقابل تحديات مرتبطة بمدى احترام قواعد الرضا والشفافية وحماية البيانات والإخبار بالمحتوى المنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي والتزيف العميق؛
9. استمرار الفجوة بين الاعتراف القانوني بالمشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة وضمان شروط ممارستها فعلياً، فرغم إدخال تحفيزات جديدة لتعزيز تمثيليتهم، يظل المعيار الحقوقي مرتبطاً بمدى توفرولوجيات والترتيبات التيسيرية والمشاركة المستقلة في مختلف مراحل العملية الانتخابية؛

بدعم من:

10. بقاء التعددية اللغوية، وخاصة حضور الأمازيغية، من القضايا التي تستدعي تتبعها فعليا للممارسة الانتخابية، إذ إن تأطير التعددية في الإعلام السلمي البصري لا يكفي وحده لتقييم مدى حضور الأمازيغية في المواد والخطابات ومختلف أشكال التواصل الانتخابي للأحزاب.

سادسا: التوصيات الأولية

استنادا إلى النتائج التي أمكن التحقق منها إلى تاريخ إصدار هذا التصريح، يوصي النسيج بما يلي:

1. إحداث هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات؛
2. إشراك جمعيات المجتمع المدني في بلورة القوانين الانتخابية، عبر إرساء آليات منتظمة للتشاور مع المنظمات المدنية العاملة، بما يضمن تفعيل المقترحات الدستورية المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني في إعداد وتقييم السياسات العمومية؛
3. تعزيز شفافية العملية الانتخابية وإتاحة المعلومات والمعطيات ذات الصلة الانتخابية نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات؛
4. تنظيم وتأطير الحملات السابقة لأونها وضبط كل المخالفات الانتخابية المرتبطة بها؛
5. تعزيز فعالية آليات رصد المخالفات الانتخابية والتبليغ عنها ومعالجتها، وضمان تتبع الشكايات وترتيب المسؤوليات القانونية متى ثبتت الوقائع، بما يحد من الإفلات من العقاب؛
6. ضمان تكافؤ الولج إلى وسائل الإعلام العمومية والتعددية في التغطية الإعلامية للانتخابات بما يكفل حرية التعبير والمنافسة المتكافئة بين مختلف الفاعلين السياسيين بما فيها الآراء المخالفة أو الداعية إلى عدم المشاركة أو المقاطعة؛
7. التأطير القانوني والأخلاقي للإعلانات الرقمية الممولة وتعزيز الشفافية حول مصادر تمويلها، مع وضع إرشادات واضحة لاستعمال الذكاء الاصطناعي في المحتوى الانتخابي، سواء في وسائل الإعلام أو على شبكات التواصل الاجتماعي؛
8. التزام الدولة بتطبيق السليم للمقتضيات القانونية للملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات، والعمل على تطويرها بناء على المقترحات المقدمة من قبل النسيج الجماعي لرصد الانتخابات؛
9. اعتماد استراتيجية مستدامة للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، مع إيلاء اهتمام خاص بالشباب والفئات الأقل حضورا في العملية الانتخابية؛
10. تعزيز المشاركة والتمثيلية السياسية للنساء من خلال تدابير أكثر فعالية لتحقيق المساواة والمنافسة، إلى جانب تطوير آليات الوقاية من العنف السياسي والتمييز المرتبطين بالمشاركة السياسية للنساء، وتيسير سبل التبليغ والحماية والتتبع؛

بدعم من:

11. ضمان المشاركة السياسية الفعلية للأشخاص في وضعية إعاقة عبر توفير التكنولوجيات والترتيبات التيسيرية في مختلف مراحل العملية الانتخابية، بما يسمح لهم بممارسة حقوقهم السياسية باستقلالية وكرامة وعلى قدم المساواة مع الآخرين؛
12. اتخاذ تدابير عملية لإعمال التعددية اللغوية في العملية الانتخابية، وتعزيز حضور الأمازيغية إلى جانب العربية في المعلومات والمواد والتواصل الانتخابي، بما يضمن ولوجاً أكثر إنصافاً إلى المعلومة السياسية؛
13. تعزيز حماية الأطفال من الاستغلال أو التوظيف غير الملائم في الحملات والأنشطة الانتخابية، وتوضيح الضوابط القانونية المتعلقة بحضورهم أو مشاركتهم في الأنشطة ذات الطابع السياسي؛
14. ضمان احترام حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في التواصل السياسي والانتخابي، وتعزيز شفافية الإعلانات والمحتويات السياسية الرقمية ومصادر تمويلها، وتطوير آليات التتبع والتحقق من الممارسات الرقمية التي يمكن أن تمس بحرية الاختيار أو سلامة المنافسة الانتخابية؛
15. تطوير الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بتعزيز المشاركة السياسية للمغاربة المقيمين بالخارج وتمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسية في شروط واضحة وفعالة بما في ذلك الحق في الترشيح؛
16. ضمان ممارسة حق التصويت للأشخاص السجناء غير المجردين من حقوقهم المدنية والسياسية، من خلال توفير الترتيبات القانونية والتنظيمية الملائمة.
17. دعوة السلطات إلى إبلاغ الرأي العام بنتائج التحقيقات القضائية المفتوحة بكل الخروقات التي شابت المسلسل الانتخابي؛
18. اطلاع الرأي العام بكل تفاصيل نتائج العملية الانتخابية لـ 23 شتنبر 2026.

10

يجدد النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات التزامه بمبادئ الاستقلال والحياد والموضوعية وعدم التمييز والدقة والشفافية، ويؤكد أن الملاحظة الانتخابية لا تستهدف التأثير في خيارات الناخبين أو تقييم الأحزاب والمرشحين وبرامجهم، وإنما تقييم شروط تنظيم وممارسة العملية الانتخابية نفسها على أساس القانون والوقائع والمعايير الحقوقية المعتمدة.

وسيعمل النسيج، بعد استكمال معالجة قاعدة البيانات والتحقق النهائي من الوقائع، على إصدار تقريره النهائي، متضمناً عرضاً مفصلاً للمنهجية والنتائج الكمية والنوعية، والتوزيع الموضوعاتي والتراخي للمؤشرات، والتحليل القانوني والحقوق، والتوصيات الموجهة إلى مختلف الجهات المعنية.

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ويبقى محتواها مسؤولية النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات وحدها، ولا يعكس بأي حال من الأحوال الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي.